تأملات منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) بشأن مراجعات المرحلة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وتوصيات للمرحلة التالية من آلية المراجعة المستقلة (IRM)

التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

التقرير الإقليمي لمنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) المقدم إلى الدورة الاستثنائية لمجلس الدول الأطراف لعام 2026

سبتمبر 2026

تقوم آلية استعراض التنفيذ (IRM) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بتقييم كيفية تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها وتحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات. وتعد مشاركة المجتمع المدني المستقل أمرًا ضروريًا لضمان أن تعكس عمليات الاستعراض التنفيذ الفعلي، وليس مجرد الامتثال القانوني.

بعد المصادقة عليها من قبل مجتمعها الإقليمي في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA)، يقدم التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (التحالف) هذا التقرير لإثراء المناقشات في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف (CoSP) لعام 2026. ويحدد التقرير ما تظهره السجلات العامة وتجارب المجتمع المدني بشأن عمليات المراجعة في المنطقة، وما توصلت إليه الدورة الأولى، وما تطلبه المنطقة من المرحلة المقبلة لآلية مراجعة التنفيذ.

1. مشاركة المجتمع المدني في عمليات المراجعة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وفقًا لأداة تتبع حالة مراجعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التابعة للتحالف، من بين 19 دولة طرفًا في المنطقة، أكملت 8 دول مراجعة الدورة الثانية، وهناك 10 مراجعات جارية، ولا تتوفر معلومات علنية عن دولة واحدة.[1] وقد جرت زيارة قطرية أو اجتماع مشترك في 17 دولة من أصل 19 دولة. وعلى الرغم من أن بعض الزيارات القطرية كانت مقررة لعام 2018 أو قبل ذلك، إلا أن المراجعات المعنية لا تزال مفتوحة، مما يعكس تأخيرات خطيرة.[2] أما بالنسبة للدورة الأولى، فقد اكتملت جميع عمليات الاستعراض تقريبًا، مع استمرار عملية استعراض واحدة، ووجود عملية أخرى غير معروف وضعها.

يسجل نظام التتبع مشاركة «أصحاب المصلحة الآخرين» في 13 من أصل 16 عملية استعراض في الدورة الثانية، مع تأكيد إجراء زيارة قطرية أو اجتماع مشترك بمشاركة المجتمع المدني في 5 حالات فقط[3] – مقابل 10 من أصل 17 في الدورة الأولى.[4] ولا تُعرف هوية ومستوى استقلالية معظم أصحاب المصلحة هؤلاء علنًا.

وقد جمع التحالف تجارب مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) من منظمات المجتمع المدني في منطقة غرب ووسط شمال أفريقيا والشرق الأوسط (SWANA) عبر المنطقة. ولم تبلغ سوى منظمة واحدة عن مشاركة جوهرية – تتمثل في مراجعة مسودة قائمة مراجعة التقييم الذاتي والمشاركة في الزيارة الميدانية.[5]

بالإضافة إلى ذلك، يبلغ أعضاء التحالف باستمرار عن تضييق نطاق بيئة العمل – من خلال الملاحقات القضائية والإغلاق القسري لمنظمات المجتمع المدني، والتشريعات التي تلغي حق الجمعيات في رفع قضايا الفساد، وقمع النشطاء والصحفيين – وهو ما يتفاقم بانسحاب تمويل الجهات المانحة.[6] وفي تلك البلدان، لا يمكن اعتبار مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراجعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في ظل هذه الظروف مشاركة ذات مغزى.

وتتجاوز أفضل الممارسات المتعلقة بالمشاركة ذات المغزى مجرد دعوة منظمة ما للمشاركة في الزيارة القطرية، وتشمل: الإخطار المسبق الكافي، والوصول إلى قائمة مراجعة التقييم الذاتي، ومجموعة واسعة ومستقلة من المشاركين، وإتاحة الفرصة لتقديم مذكرات خطية، وعقد جلسة مع المراجعين الأقران دون حضور الحكومة الخاضعة للمراجعة.

أ. متابعة عمليات الاستعراض

تعد المتابعة هي المجال الذي تختلف فيه دورات الاستعراض بشكل حاد. بالنسبة للدورة الأولى، تتوفر في 10 من أصل 17 عملية استعراض مكتملة بعض المعلومات المسجلة علنًا بشأن التدابير المتخذة لاحقًا – وهي نسبة أعلى مما تحققه معظم المناطق. ومع ذلك، قدمت معظم الدول الأطراف معلومات عن التدابير المتخذة منذ اكتمال مراجعات الدورة الأولى على صفحات الملفات القطرية الخاصة بها على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وذلك من خلال تقارير لمرة واحدة في جلسة لمجموعة المراجعة المستقلة (IRG) في عام 2016 أو في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف (10CoSP) في عام 2023، وبعضها مجرد بيانات عامة ولا تشير إلى التوصيات التي تم تلقيها.[7] أما بالنسبة للدورة الثانية، فلم يسجل التحالف أي معلومات متابعة مقدمة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SWANA).

ب. الشفافية والوصول إلى المعلومات

تعد الشفافية أضعف جانب في المنطقة، حيث لم يتم نشر أي قائمة مراجعة للتقييم الذاتي في أي مكان في هذه المنطقة في أي من الدورتين. وفي حين تم نشر 8 من أصل 17 تقريرًا قطريًا مكتملًا للدورة الأولى،[8] لم يتم نشر سوى 3 تقارير قطرية مكتملة من أصل 8 تقارير للدورة الثانية.[9]

يحدد تعهد الشفافية الصادر عن التحالف معايير دنيا: نشر جدول المراجعة وجهة الاتصال، والإعلان عن الانتهاء، ونشر قائمة مراجعة التقييم الذاتي والتقرير القطري الكامل، وعقد جلسات إحاطة للمجتمع المدني حول النتائج. ومن بين 46 موقّعًا، يوجد أربعة في هذه المنطقة، بمستويات مختلفة من الامتثال.[10] كما التزمت ثلاث دول بمبادرة IRM التي تقودها المملكة المتحدة،[11] بما في ذلك نشر التقرير القطري الكامل،[12] وكيفية مشاركة المجتمع المدني في المتابعة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تشارك منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من منطقة جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط (SWANA) مقراً لها في حملة «الوصول إلى المعلومات» التي أطلقها التحالف، كوسيلة محتملة للحصول على قائمة مراجعة التقييم الذاتي،[13] ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أن معظم دول المنطقة تفتقر إلى أطر عمل فعالة لحق الحصول على المعلومات.[14]

ت. التقارير الموازية للمجتمع المدني

تُعتبر التقارير الموازية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) على المستوى القطري تقييمات مستقلة منشورة لتنفيذ الاتفاقية، لا سيما في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA). وقد تم إصدار ثمانية تقارير على مدار الدورتين، تغطي 7 من أصل 19 دولة طرف في المنطقة.[15]

وحيثما توفرت هذه التقارير، فقد حققت ما غالبًا ما يفتقر إليه السجل الرسمي: اختبار مدى فعالية القوانين في الممارسة العملية، من خلال إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة، وتوثيق الحالات، وتقديم طلبات للحصول على المعلومات، وفتح حوار مع السلطات حول أولويات الإصلاح.

2. استعراضات الدورة الأولى في ضوء ما بعد الحدث: التحديات المشتركة التي تم تحديدها في المنطقة ومتابعة التوصيات

بعد مرور خمسة عشر عاماً على بدء الدورة الأولى، لا تزال قاعدة الأدلة العامة في المنطقة بشأن النتائج التي توصلت إليها ضئيلة. ومن بين الاستعراضات السبعة عشر المكتملة للدورة الأولى للفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تُظهر الوثائق المتاحة التحديات والتوصيات المشتركة التالية:[16]

أ) **تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب (المادة 16)**: دعت معظم المراجعات إلى إقرار الجريمة الإيجابية، والنظر في الشكل السلبي.

ب) **حماية المبلغين (المادة 33) والشهود والخبراء والضحايا (المادة 32)**. تلقت جميع دول منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) توصيات ذات صلة. وكانت الأطر التنظيمية نادرة ولم تُختبر إلى حد كبير، مما يؤثر بشكل مباشر على ما إذا كان يتم الإبلاغ عن الفساد أصلاً أم لا.

ت) **تم تنفيذ الجرائم غير الإلزامية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بشكل متفاوت:** أوصت تسع مراجعات باتخاذ إجراءات بشأن الإثراء غير المشروع (المادة 20)، وعشر مراجعات بشأن الاتجار بالنفوذ (المادة 18)، وتسع مراجعات بشأن الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص (المادتان 21 و22).

ث) **ولم ترق أطر المصادرة إلى مستوى ما تنص عليه الاتفاقية:** فقد تضمنت اثنتا عشرة مراجعة توصيات بموجب المادة 31، تكررت بشأن عدم وجود أي نظام لإدارة الممتلكات المجمدة والمصادرة والمضبوطة.

ج) **كانت أطر العمل الواردة في الفصل الرابع سارية رسمياً، لكنها كانت غير مكتملة من الناحية التشغيلية:** فقد قدمت 13 مراجعة توصيات بشأن تسليم المجرمين، و12 مراجعة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. وكانت المشاكل ذات طابع عملي — فلم تكن جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية قابلة للتسليم، وكان هناك نقص في الإخطارات الموجهة إلى الأمين العام، كما لم يكن هناك إطار عمل لنقل الإجراءات الجنائية أو التحقيقات المشتركة.

ح) **ونادراً ما تمكن المراجعون من تحديد ما تحقق من ذلك عملياً بسبب الثغرات في جمع البيانات:** فقد أوصت ست مراجعات بإنشاء أنظمة لجمع البيانات بشأن قضايا الفساد وطلبات التعاون.

3. توصيات للمرحلة التالية من آلية المراجعة المستقلة

يُبرز القرار 2/11[17] وتجارب المجتمع المدني في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) الحاجة إلى عملية استعراض أكثر شفافية وشمولية وتشاركية، تُقيّم التنفيذ عملياً، وتتميز بمتابعة منظمة.

ونحث الدول الأطراف على اعتماد وثائق استعراض للمرحلة المقبلة من آلية المراجعة المستقلة تعكس نطاقها الجديد، وإعادة النظر بشكل منهجي في التوصيات الصادرة عن دورات الاستعراض السابقة، بما يشمل:

-التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك تنفيذها العملي وتأثيرها، استنادًا إلى النتائج المحققة؛

-التحديات المتبقية في مجال التنفيذ؛

-تأثير المساعدة التقنية (TA) التي تم تلقيها والقطاعات ذات الأولوية التي تحتاج إليها؛

-التطورات الأخرى في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ الانتهاء من عمليات الاستعراض السابقة، بما في ذلك اتجاهات الفساد والظروف التي تُرتكب فيها جرائم الفساد، والقضايا الشاملة الناشئة، وتنفيذ قرارات مؤتمر الدول الأطراف ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نحث الدول الأطراف على تعزيز:

1. **مشاركة أصحاب المصلحة**، من خلال:

أ. **ضمان المشاركة في مرحلة مبكرة**، بما في ذلك الوصول إلى معلومات الاستعراض وإتاحة الفرص لتقديم مدخلات مكتوبة وشفوية.

ب. **إعداد قائمة مراجعة التقييم الذاتي (SACL) من خلال مشاورات واسعة النطاق وضمان عقد اجتماعات مخصصة** بين المراجعين الأقران والمجتمع المدني.

ت. **أخذ المعلومات المقدمة من الجهات المعنية غير الحكومية المستقلة في الاعتبار** عند إجراء

الاستعراضات.[18]

ث. **وضع خطط متابعة وطنية** لتنفيذ التوصيات، وإشراك أصحاب المصلحة الآخرين في تصميم وتقديم المساعدة التقنية.

2. **الشفافية، من خلال:**

أ. **نشر وثائق المراجعة الرئيسية بشكل استباقي**، بما في ذلك أسماء نقاط الاتصال، وجدول المراجعة، وقائمة مراجعة التقييم الذاتي، والتقرير القطري الكامل، والملخص التنفيذي.

ب. **تقديم تحديثات منتظمة حول التقدم المحرز في عملية المراجعة.**

ت. **نشر قائمة الجهات المعنية المشاركة** في الاستعراض وكيفية مشاركتها.[19]

ث. **إرفاق مدخلات أصحاب المصلحة بتقرير الاستعراض القطري.**[20]

ج. **الإعلان عن نتائج المراجعة** من خلال بيانات مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدولة الطرف عند نشر الملخصات التنفيذية وتقارير المراجعة القطرية.

ح. **نشر تحديثات بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض قبل انعقاد دورات مؤتمر الدول الأطراف.**

ويقف التحالف ومجتمعه في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) على أهبة الاستعداد لدعم فريق استعراض التنفيذ والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في تطبيق هذه التوصيات، ويتطلع إلى مواصلة الحوار قبل الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف وأثناءها وبعدها.

---

[1] التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، «أداة تتبع حالة المراجعة الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»، https://uncaccoalition.org/uncacreviewstatustracker/ . جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير مستمدة من أداة التتبع هذه حتى أغسطس 2026.

[2] كان من المقرر إجراء استعراض الدورة الثانية لإيران في عامي 2017/2016، ولا يزال جاريًا بعد مرور عقد من الزمن، أما استعراض الكويت فكان مقررًا في عام 2017، واستعراض ليبيا في عام 2018.

[3] وقد تم تأكيد مشاركة المجتمع المدني في لبنان والأردن والبحرين والكويت والمغرب.

[4] يسجل «المتتبع» ما إذا كانت «أطراف معنية أخرى» قد شاركت، وفقًا للصياغة المستخدمة في تقارير الاستعراض القطري وعلى صفحات الملفات التعريفية للبلدان التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

[5] وكان هذا هو الحال بالنسبة للأردن. كما تمت دعوة منظمتين أخريين من منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الزيارة القطرية. وقد تلقى جميعهم إشعارًا قبل الزيارة القطرية بفترة تتراوح بين 3 و4 أسابيع تقريبًا. ولم تستغرق الجلسة نفسها سوى حوالي ساعة واحدة، وظلت الحكومة الخاضعة للاستعراض موجودة في الغرفة، خلافًا لأفضل الممارسات. طولًا، https://uncaccoalition.org/resources/review-status-tracker/?country=jordan#data.

[6] التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقارير الاجتماعات الإقليمية لمنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA)، 2025، https://uncaccoalition.org/1st-swana-regional-meeting-in-2025-civil-society-faces-mounting-challenges-amid-global-aid-cuts-and-shifting-anti-corruption-priorities/.

[7] الجزائر، مصر، إيران، العراق، الكويت، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين. ويتألف معظم ذلك من بيانات طوعية قدمت إلى دورة واحدة لفريق استعراض التنفيذ في عام 2016 أو من تقارير قدمت إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في عام 2023؛

[8] وقد نشرت كل من المغرب والكويت والجزائر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية وعمان وليبيا ولبنان تقاريرها القطرية للدورة الأولى.

[9] دولة فلسطين والمغرب والمملكة العربية السعودية هي الدول الأطراف الوحيدة التي نشرت تقاريرها القطرية للدورة الثانية.

[10] المغرب ملتزم في الغالب، حيث نشر تقريره القطري الكامل وأشرك المجتمع المدني في عملية الاستعراض؛ ولبنان والأردن ملتزمان جزئياً مع استمرار عمليات الاستعراض، أما تونس فهي غير ملتزمة.

[11] العراق، ولبنان، والمغرب. وقد عُرض هذا الالتزام من جانب حوالي 60 دولة طرفًا في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف (10CoSP)، وشمل ما يلي:

- نشر الجداول الزمنية لاستعراضاتنا القطرية وتحديث تفاصيل نقاط الاتصال القطرية
- نشر التقرير القطري الكامل الذي خضع لمراجعة الأقران
- نشر كيفية مشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية الاستعراض والمتابعة.

«انظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، «ورقة قاعة المؤتمرات»، 8 ديسمبر 2023، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session10/CAC-COSP-2023-CRP.14.pdf.

[12] وقد أوفى المغرب بالتزامه المتعلق بنشر التقرير القطري الكامل، لكلا الدورتين.

[13] التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، «حملة الوصول إلى المعلومات»، https://uncaccoalition.org/participate/campaigns/access-to-information-campaign/.

[14] انظر "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الانتكاسات والتحديات المستمرة التي تواجه الحق في الحصول على المعلومات"، المادة 19، سبتمبر 2025: https://www.article19.org/resources/mena-setbacks-and-persistent-challenges-to-the-right-to-information/

[15] وقد حظيت التقارير الموازية للدورة الثانية بدعم من التحالف في العراق ولبنان وجمهورية اليمن وتونس. أما التقارير المتعلقة بدولة فلسطين (2018 و2023) والبحرين (2021) فقد نُشرت بشكل مستقل عن برنامج التقارير الموازية للتحالف. انظر: التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، «التقارير الموازية للمجتمع المدني»، https://uncaccoalition.org/resources/civil-society-parallel-reports/2nd-cycle/. وقد حظيت التقارير الموازية للدورة الأولى بدعم من التحالف ومنظمة الشفافية الدولية فيما يتعلق بالمغرب وتونس. انظر: https://uncaccoalition.org/resources/civil-society-parallel-reports/1st-cycle/.

[16] استُخدم الذكاء الاصطناعي (كلود) لدعم تحليل الاتجاهات والتحديات الإقليمية، من خلال مراجعة منهجية لجميع التقارير القطرية المتاحة للجمهور للدورتين الأولى والثانية والملخصات التنفيذية للدول الأطراف في منطقة غرب شمال أفريقيا والشرق الأوسط (SWANA)، بالإضافة إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، «حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون

والتعاون الدولي»، 2017.

[17] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "القرار 2/11"، https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session11-resolutions.html#Res.11-2.

[18] وفقاً للقرار 2/11، الفقرة 12 من المنطوق.

[19] تمشياً مع القرار 2/11، الفقرة 12 من المنطوق.

[20] تمشياً مع القرار 2/11، الفقرة 12 من المنطوق.